البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

مارس 2022

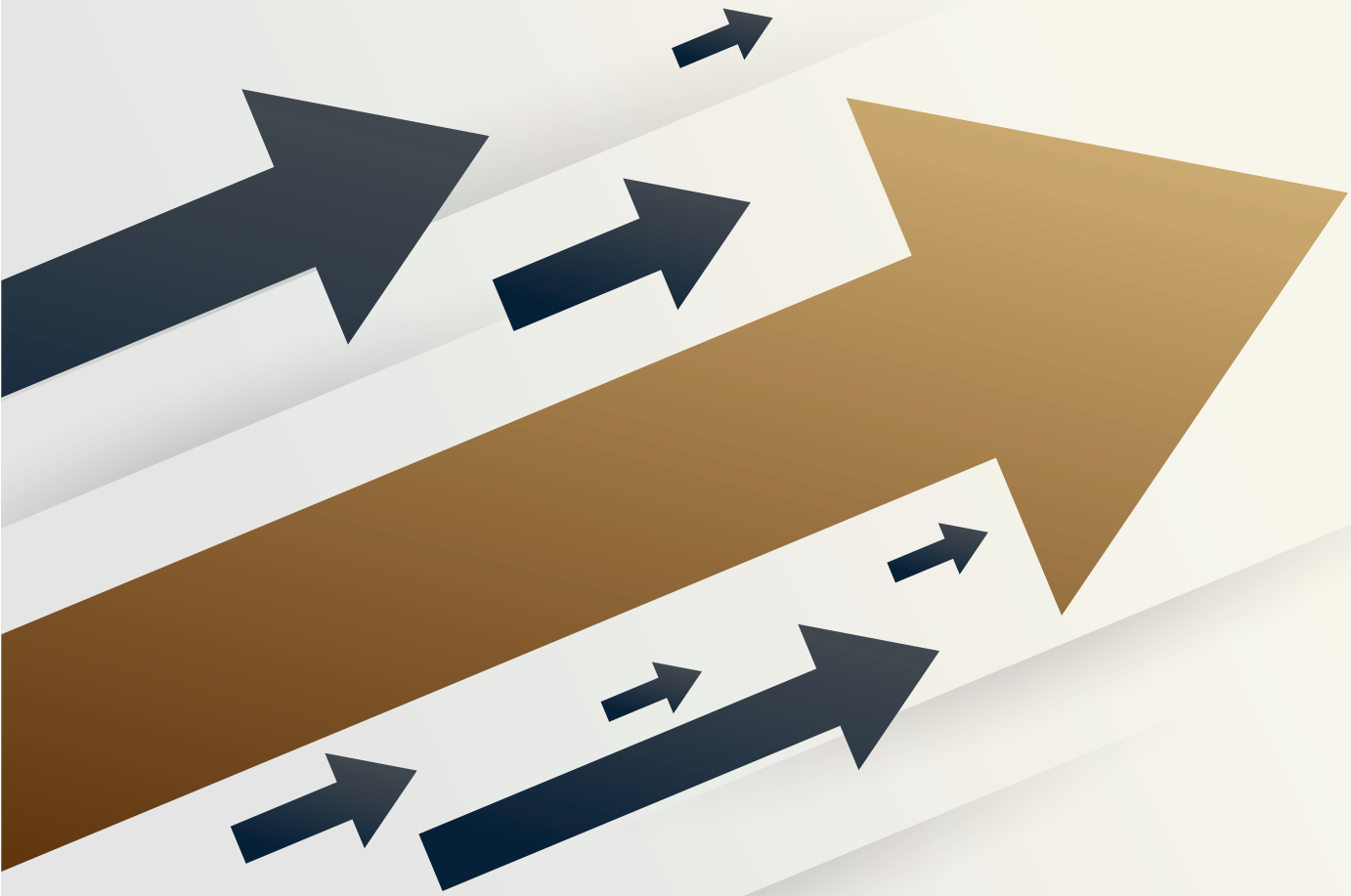

نشرة ربع سنوية/ العدد (6) مارس 2022

البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

مارس 2022

نشرة ربع سنوية/ العدد (6) **مارس** 2022

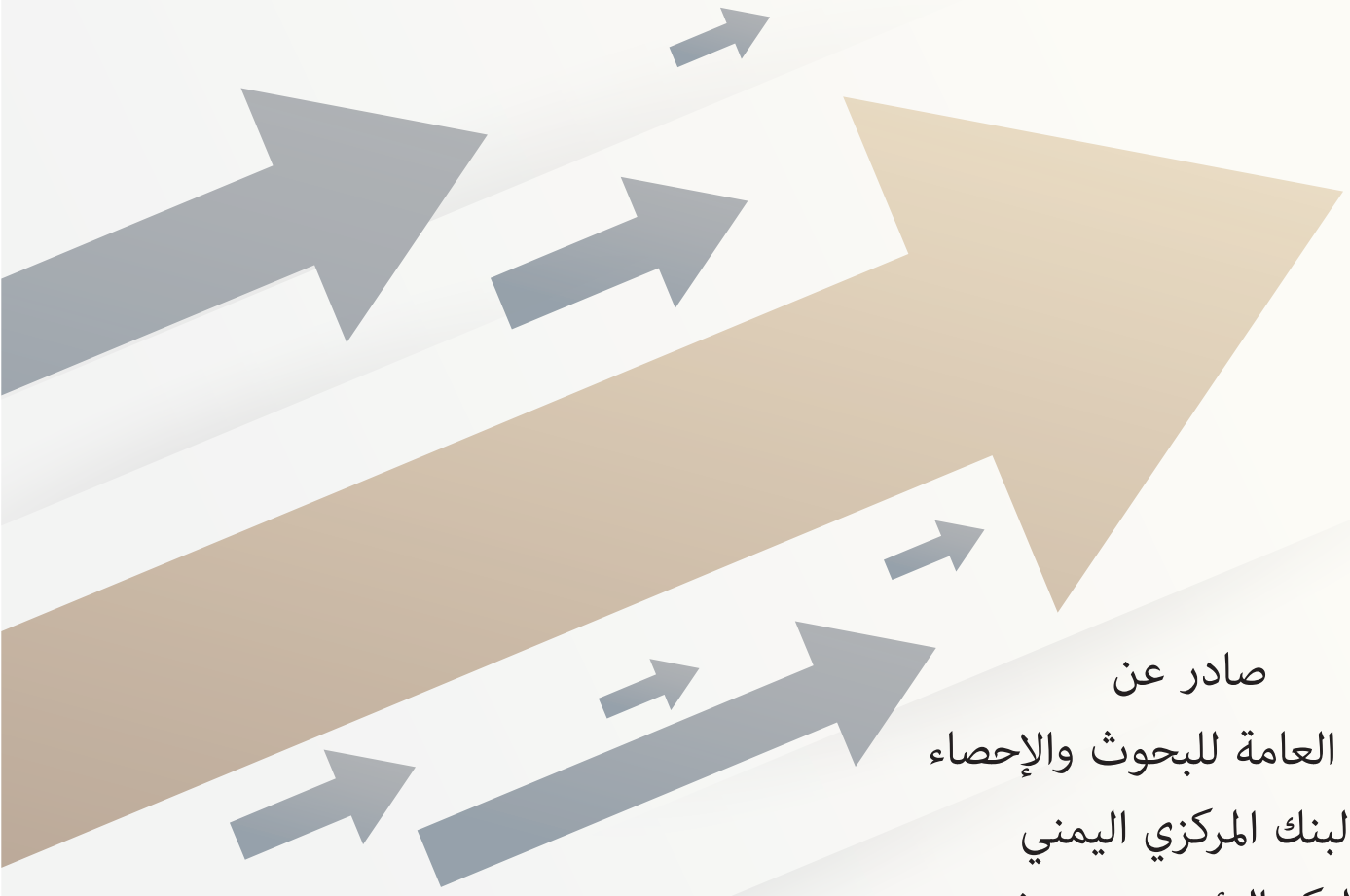

صادر عن
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي ــ عدن

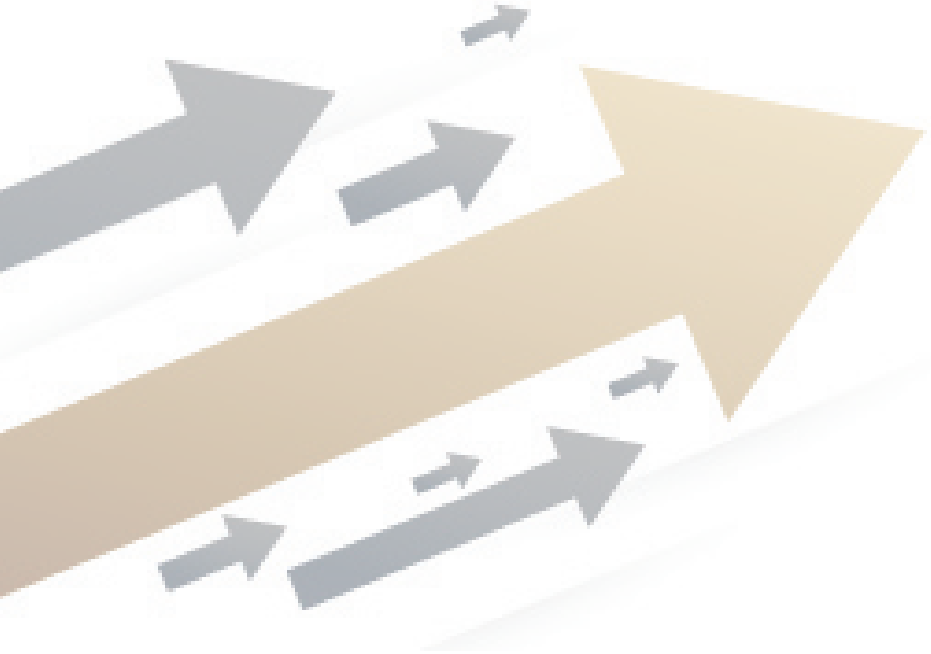

المحتويات

تقديم 5

ملخص تنفيذي 9

الفصل الأول:

الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

- أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي 13
- ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية 14

الفصل الثاني:

التطورات النقدية والمصرفية

- أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني 17
- ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك 18
- ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه 21
- رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية 23

الفصل الثالث:

تطورات المالية العامة

- أولاً/الإيرادات العامة والمنح 27
- ثانياً/النفقات العامة 29
- ثالثاً/الميزان الكلي 30
- رابعاً/الدين العام الداخلي 31

الفصل الرابع:

القطاع الخارجي

- أولاً/ميزان المدفوعات 33
- ثانياً/موقف الدين العام الخارجي 38

ملحق احصائي:

- دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية 40

تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية والنقدية في الجمهورية اليمنية العدد السادس من النشرة الربع السنوية (مارس 2022) آملين أن تعود بالفائدة على كل من يستخدمها.

وتستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال عام 2021. وتتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر التطورات النقدية والمصرفية. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

وفي ظل استمرار الحرب، انكمش الاقتصاد اليمني في عام 2021 بما نسبته 2% مقارنة مع معدل انكماش بلغت نسبته 8.5% في عام 2020. ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا الانكماش بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك الآثار السلبية التي خلفتها جائحة تفشي وباء كوفيد 19 في أوائل عام 2020 والإغلاق اللاحق للمنافذ، لتنعكس سلباً في مجملها على الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتسبب ذلك في حدوث خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، ليدخل بعدها الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، وهو ما ترتب على ذلك عواقب وخيمة من حيث فقدان الإنتاج والعمالة. وفي هذا السياق، وبالرغم من استمرار انتشار الوباء خلال عام 2021، من المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في التخفيض من حدة التأثير على النشاط الاقتصادي اليمني ليتوقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0٪ في نهاية عام 2021. بالإضافة إلى هذه الصدمات، فإن حظر الأوراق النقدية الجديدة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والذي تم تنفيذه منذ يناير 2020، حد من قدرة الحكومة على دفع الرواتب في هذا المجال، وعقّد سير السياسة النقدية من خلال ارتفاع تكلفة التعاملات المالية وتوسيع فجوة أسعار الصرف بين أسواق المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متأتية إلى حد كبير من التضخم المستورد، قوية في تأثيرها على الجمهورية والتي لا تزال تشكل تحديًا اقتصادياً كلياً ، وبالتالي تتطلب إستجابة منسّقة ومستدامة للسياسة

النقدية هدفها إستقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس من إحتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي اليمني كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة إلى وجود عجز نقدي بلغت قيمته 531.8 مليار ريال أو ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل عجز نقدي وصلت قيمته إلى نحو 895.5 مليار ريال وبنسبة 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومن المنتظر ان يساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في تحسن مؤشرات المالية الحكومية. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. في الواقع، تم تمويل العجز المالي إلى حد كبير من خلال الاصدارات النقدية من قبل البنك المركزي في حين تم تمويل جزء صغير من العجز المالي من خلال قروض السوق المحلية مما ساهم في تخفيف الضغط على حجم النقود المصدرة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

استمر الوضع الخارجي في التدهور منذ بداية الحرب، مما أدى إلى ضعف كبير في قيمة العملة المحلية خلال عام 2021 باستثناء عام 2019 التي لعبت فيه الوديعة السعودية دوراً كبيراً في الحفاظ على استقرار نسبي لقيمة العملة المحلية. وسجل سعر صرف الريال ارتفاع متواصلاً خلال إحدى عشرة شهراً من عام 2021، ليبلغ متوسط قيمته حوالي 1700 ريال/الدولار الأمريكي، إلا أنه استعاد عافيته في شهر ديسمبر من عام 2021، عقب إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي في 6 ديسمبر 2021. ليسجل ما قيمته 1255 ريال/دولار أمريكي في شهر ديسمبر من عام 2021، في حين بلغ متوسطه خلال العام ذاته حوالي 1032.5 ريال مقابل الدولار الأمريكي، مقابل 735.2 ريال لكل دولار في عام 2020.من هنا يمكن القول بأن قضية تحسن أسعار الصرف واستقرار الأسعار ليست مسؤولية البنك المركزي وحده، بل يتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات ذات العلاقة، لإعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الاحتياطيات الأجنبية، والحد من التمويل المباشر للعجز الحكومي هي الركائز الأساسية لتعزيز السياسات المالية والنقدية الكلية التي سيتم انتهاجها

خـلال الفـترة المقبلـة.

إن المسـتوى العـالي مـن الجهـود المبذولـة مـن قبـل الإدارة العامـة للبحـوث والإحصـاء، في إصـدار هـذه النـشرة قـد سـاهم بشـكل كبـير في رقـيّ الأداء العمـلي والفعّاليـة للبنـك المركـزي اليمنـي، لتسـتحق منـا التقديـر العميـق. كـما لا ننـسى الإدارات الأخـرى التـي سـاهمت بجهودهـا وبياناتهـا. لذلـك، نـود مـن هنـا أن نعـرب عـن شـكرنا الخـاص لـلإدارات المعنيـة عـلى مـا قدمـوه في سـبيل إنجـاح هـذا العمـل الكبـير.

والله الموفق ،،،

المحافظ

أحمد بن أحمد غالب

ملخـص تنفيـذي

تشير التقديرات الى ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021 مقابل تراجع بلغت نسبته 3.1% في عام 2020. ويرجع النمو الإيجابي لعام 2021 الى العودة الحذرة للحياة الطبيعية مع توسع حملات التقليح ضد جائحة كوفيد- 19 وإنتهاء الإغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل وهو الامر الذي كان له الأثر البالغ في ارتفاع نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.2% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 6.4%. وأشارت التوقعات الى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 9.97 ترليون دولار في عام 2021 ليصل إلى 94.94 ترليون دولار مقارنة بـ 84.97 ترليون دولار في عام2020.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل النمو العالمي في عام 2022 بمقدار 1% لتبلغ نسبته 4.9% ويرجع ذلك الى نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4.5% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 5.1%. وفي مجال التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين خلال عام 2021 ارتفع معدله في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 2.8%. في حين ارتفع ارتفاعا طفيفا لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية ليبلغ 5.5% في عام 2021. وتشير التوقعات لعام 2022 الى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 2.3%، وكذلك في الاقتصادات الصاعدة والنامية ليسجل 4.9%.

على الصعيد المحلي، سجلت البيانات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2% في عام 2021 مقابل انكماش بلغ نسبته 8.5% في عام 2020. كما سجل الاقتصاد الكلي انكماش تراكمي بلغت نسبته 49% منذ عام 2015 حتى نهاية عام 2021. ليشكل بذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني الذي يعاني اساساً من تدهور حاد جراء استمرار الصراع للسنة الثامنة على التوالي مع الميليشيات الحوثية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نسبته 1% في العام القادم 2022.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد بلغ ما نسبته 45% في نهاية عام 2021 مقابل ما نسبته 35% في نهاية عام 2020. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال عام 2021 تحت تأثير تدهور قيمة الريال اليمني لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من

إجمالي المواد المستهلكة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ما يقارب 22.3% في نهاية عام 2022، تحت تأثير ارتفاع مؤشر الأسعار العالمية إلى جانب الطلب المحلي المتزايد مقابل ارتفاع تكاليف النقل واضطراب سلسة التوريد. كما يشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 63207 ريال في عام 2021 مقابل 41967 ريال في عام 2020، أي بنسبة زيادة تفوق 50%.

فيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2021، ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 528.1 مليار ريال وبنسبة 7.9%، ليصل إلى 7229.0مليار ريال. ومن الملاحظ تسجيل ارتفاع قدره 443.4 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار84.6 مليار ريال.

وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 49.4% في عام 2021.وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 12.6% في عام 2021. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال ما نسبته 39.8% في عام 2020، فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 21.5% في 2021. ونظراً لعدم توفر بيانات من بعض البنوك اليمنية العاملة التي تتواجد مراكزها الرئيسية في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات الحوثية وتم منعها من موافات البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، بمراكزها المالية. وتشير البيانات الى ارتفاع العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع بنسبة 11.0% و 7.9% على التوالي في السنة المالية 2021. وكذلك ارتفاع الإصدار النقدي بنسبة 14.3%.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي امام الريال اليمني 1032.5 ريال لكل دولار في عام 2021 مقابل 735.2 ريال لكل دولار في عام 2020. وتجاوز سعر الصرف حاجز 1700 ريال/دولار في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021، وتحسنت قيمته بشكل ملحوظ عقب إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي في شهر ديسمبر من عام 2021. وترجع الاضطرابات في أسعار الصرف بدرجة رئيسية إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2021 بمقدار 373.2 مليار ريال، أو ما نسبته 51.6% لتصل إلى 1096.9 مليار ريال. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج

المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 5.6% في عام 2021. كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2021 بمقدار 9.5 مليار ريال أو ما نسبته 0.6% لتصل إلى 1628.7 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 8.3% في عام 2021.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2021 عجزاً نقدياً مقداره 531.8 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 895.5 مليار ريال في عام 2020. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2021 قد بلغت 67.3%. مقابل 44.7% لعام 2020.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 3689.2 مليار ريال في ديسمبر من عام 2021. وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 3498.4 مليار ريال وبنسبة 94.8%من إجمالي الدين العام الداخلي، تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 190.8 مليار ريال وبنسبة 5.2 % من إجمالي الدين العام الداخلي.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، أظهرت التقديرات الأولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي خلال عام 2021 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 1674مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 8.6% في عام 2021. ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات إلى عجز الحساب الجاري، الناتج أساساً من تزايد الطلب على السلع الضرورية وغير الضرورية من العالم الخارجي. ومن المتوقع أن يسجل العجز الكلي حوالي 1274 مليون دولار في نهاية عام 2021، أو ما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 480.4 مليون دولار أو ما نسبته 7.9% في عام 2021 ليسجل 5634.9 مليون دولار، وشكل ما نسبته 28.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. كما انخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2021 بمقدار 86.8 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة 6.1% ليسجل 1334.4مليون دولار.

الفصل الأول

الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

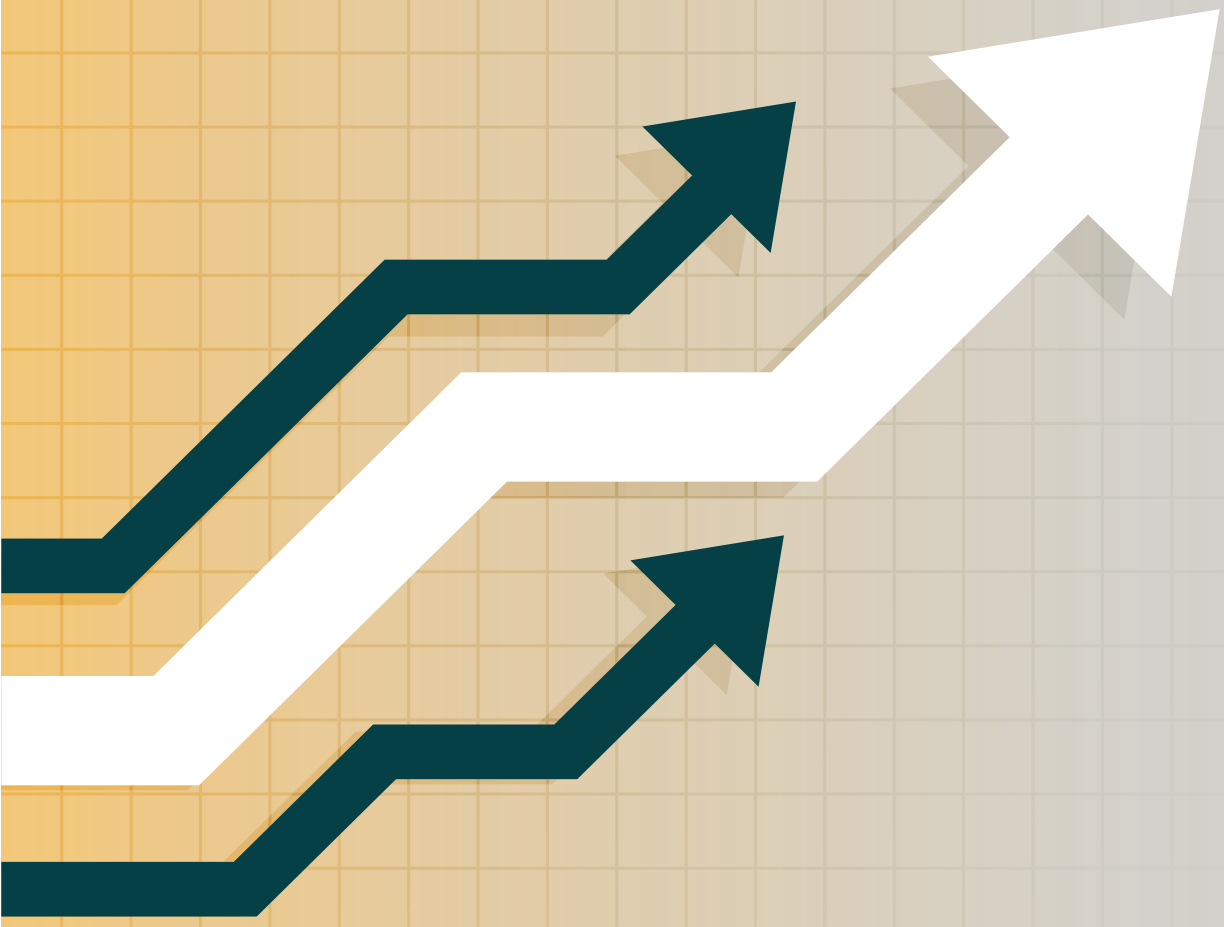

أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي :

بالإستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ـ يناير 2022) تشير التقديرات الى ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021، مقابل تراجع في النمو العالمي بلغت نسبته 3.1% في عام 2020 .

توقعات نمو الاقتصاد العالمي

نسبة النمو (%)

البيـــــــــــــان	تقديرات	
	2020	2021
نسبة نمو الاقتصاد العالمي	-3.1	5.9
نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة	-4.5	5.2
نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية	-2.1	6.4
نسبة نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-2.9	4.2
نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل	0.1	3.1

المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – عدد يناير 2022.

جدول 1-1 توقعات نمو الاقتصاد العالمي

ويرجع النمو الإيجابي لعام 2021 الى العوده الحذره للحياة الطبيعية مع توسع حملات التلقيح ضد جائحة كوفيد ـ 19 وانتهاء الإغلاقات الكلية والجزئية وعودة حركة النقل والطيران في معظم دول العالم . وهو الامر الذي كان له الأثر البالغ في ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.2% وللاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 6.4% وكذلك للبلدان الناميه المنخفضة الدخل بنسبة 3.1%. حيث أشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 9.97 ترليون دولار في عام 2021 ليصل إلى 94.94 ترليون دولار مقارنة بـ 84.97 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالاشاره الى ان ارتفاع النمو المسجل في (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ـ يناير 2022) كان اكبر مما تنبأ به صندوق النقد الدولي ضمن تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ـ يناير 2021) بمقدار 0.4% ، والذي قدر حينها بارتفاع نمو نسبته 5.5%. ويتوقع صندوق النقد الدولي ان ينخفض معدل النمو العالمي في عام 2022 بمقدار 1.0% لتبلغ نسبته 4.9% ويرجع ذلك الى نمو الاقتصادات المتقدمه بنسبة 4.5% والاقتصادات الصاعده والناميه بنسبة 5.1% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022

الى ماقيمته 102.4 ترليون دولار .

اما في مجال التضخم فقد ارتفعت نسبته خلال عام 2021 في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ معدله 2.8% مقارنة مع ما نسبته 0.7% في عام 2020 ، في حين ارتفع ارتفاعا طفيفا لدى الاقتصادات الصاعدة و النامية ليبلغ 5.5% في عام 2021 مقارنة ب 5.1% عام 2020 . وتشير التوقعات لعام 2022 الى انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 2.3%، وكذلك في الاقتصادات الصاعدة والنامية ليسجل 4.9%. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمه فقد انخفضت من 6.6% في عام 2020 الى 5.8% في عام 2021 .

ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار انخفاض معدل البطاله في الاقتصادات المتقدمه في عام 2022 لتصل الى مانسبته 5.0%.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية

مع استمرار الجائحه العالميه، وبدون تمويل خارجي إضافي، من المتوقع ان ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0% في عام 2021 بعد ان انكمش بنسبة 8.5% في عام 2020. ومن المتوقع ان يعاود الناتج المحلي الإجمالي النمو بنسبة 1% عام 2022 ، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي على الرغم من توقع استمرار الحرب وتاثيرها السلبي على الاقتصاد .

وقد ساهم انخفاض سعر الصرف للريال اليمني الناتج عن استمرار البنك المركزي اليمني في التمويل النقدي للعجز المالي للحكومه اليمنيه بالإضافه الى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدوليه، ليؤثر ذلك في زيادة مؤشر التضخم حسب بيانات صندوق النقد الدولي ليبلغ ما نسبته 45% عام 2021 ، مقابل مانسبته 35% في عام 2020، كما ان ارتفاع الأسعار عالميا قد زاد من الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياطيات، في حين ان تخصيص حقوق السحب الخاصه عام 2021 عزز الاحتياطيات مؤقتاً، لكن ستكون هناك حاجه ماسه الى تمويل خارجي إضافي كبير وذلك للحفاظ على مستوى أساسي من الواردات الاساسيه، وسجل عجز الموازنه العامه للدوله لعام 2021 حوالي 531.8 مليار ريال أي مانسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 وهي نسبه اقل من نسبة عجز الموازنه لعام 2020 ، والتي بلغت حينها مانسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، ويعود الانخفاض في عجز الموازنه عام 2021 بدرجه رئيسيه الى الارتفاع الملموس في الإيرادات النفطيه والايرادات غير النفطيه .

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً كبيرا خلال عام 2021 بلغ معدله حوالي 110.9% مقارنة بـ 30% في عام 2020. ويعود ذلك لتدهور سعر صرف الريال اليمني في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات غير مسبوقه على الاطلاق، لينعكس ذلك مباشرة على أسعار السلع الغذائيه الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في الجمهوريه اليمنية. كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ معدل التضخم لما يقارب 22.3% في نهاية عام 2022. ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية الى بلوغ مستوى متوسط قدره 63.207 ريال في عام 2021 مقابل 41.967 ريال في عام 2020، أي بنسبة زياده تفوق 50%.

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية

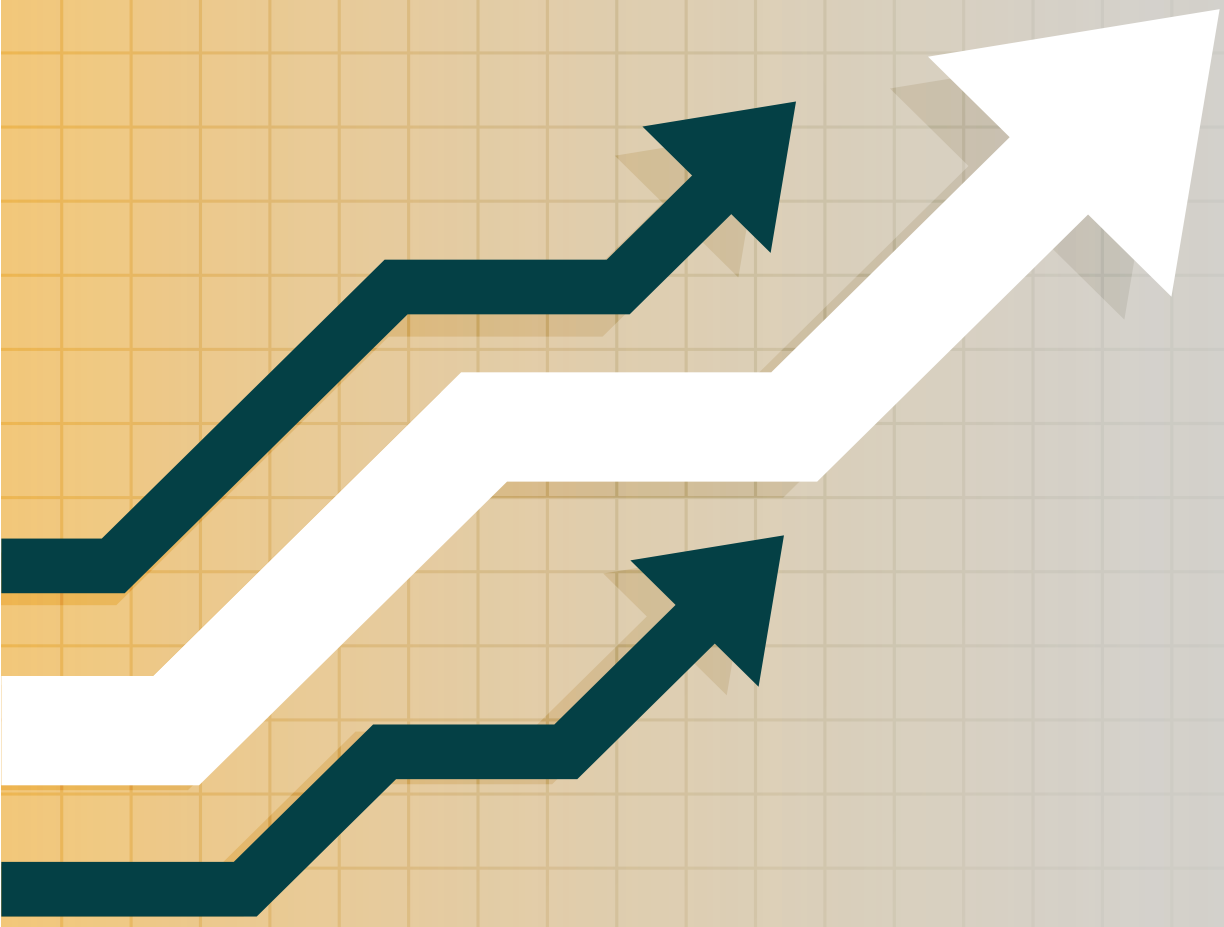

أولاً/ ميزانية البنك المركزي اليمني :

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2021 بمقدار 804.0 مليار ريال أو ما نسبته 11.0%، لتسجل 8090.3 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع مقداره 727.6 مليار ريال وبما نسبته 11.1% في عام 2020.

الأصول

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2021 بمقدار 96.9 مليار ريال أو ما نسبته 10.6 %، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 1015.1 مليار ريال. مقارنة بإنخفاض مقداره 315.7 مليار ريال أو ما نسبته 52.4 % في عام 2020. ويعزى الإنخفاض في الأصول الخارجيه الصافيه أساسا الى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، إضافه الى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الاسبوعيه في السوق إبتداء من نوفمبر 2021 من جهة، وارتفاع الالتزامات الخارجيه من جهة اخرى. ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2021 بمقدار 504.5 مليار ريال أو ما نسبته 10.2% لتصل إلى 5473.7 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع مقداره 767.4 مليار ريال وبنسبة 18.3% في عام 2020. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة الخامسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في عام 2021.

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيـــــــــــان	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
الأصول الخارجية	387.8	684.0
الأصول المحلية	6,898.5	7,406.3
المستحقات على الحكومة	5,398.9	5,816.4
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	1,190.1	1,280.5
الأصول = الخصوم	7,286.3	8,090.3
القاعدة النقدية	3,948.2	4,490.7
العملة المصدرة	3,327.5	3,802.7
ودائع البنوك	620.6	688.0
ودائع الحكومة	429.7	342.7
ودائع المؤسسات العامة	60.3	61.9
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	1,306.0	1,699.1
خصوم أخرى	1,483.4	1,437.3
رأس المال والاحتياطي	623.0	734.7
إعادة تقييم الأصول الخارجية	259.8	171.0
مخصصات حقوق السحب الخاصة	82.8	0.0
خصوم متنوعة	517.8	531.6

جدول 1-2 ميزانية البنك المركزي اليمني

الخصوم:

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2021 بمقدار 542.5 مليار ريال أو ما نسبته 13.7% لتبلغ 4490.7 مليار ريال. مقابل زيادة مقدارها 463.5 مليار ريال ونسبتها 13.3% في عام 2020. ويعود الارتفاع في عام 2021 أساساً لارتفاع العملة المصدرة بمقدار 475.2 مليار ريال وبنسبة 14.3%، كما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 67.3 مليار ريال وبنسبة 10.8 % في عام 2021. وارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 1.6 مليار ريال وبنسبة 2.6 % في عام 2021، لتسجل 61.9 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قيمته 11.8مليار ريال وبنسبة 24.4 % في عام 2020. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني الى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى نهاية عام 2021.

ارتفع صافي البنود الأخرى في عام 2021 بمقدار 136.4 مليارريال وبنسبة 46.5%، لتسجل 156.9 مليار ريال. مقارنة بارتفاع 22.6 مليار ريال أو ما نسبته 7.2% في عام 2020.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2021 ارتفاعاً مقداره 165.2 مليار ريال وبنسبة 3.7% لتصل إلى 4594.9 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 20.8مليار ريال وبنسبة 0.5% في عام 2020.

الأصول:

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2021 بمقدار 57.3 مليار ريال و بنسبة 6.5% لتسجل 938.5 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 8.0 مليار ريال وبنسبة 0.9% في عام2020 . ويعود الارتفاع في عام 2021 إلى الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 18.7مليار ريال وبنسبة 4.0%. مقارنة بانخفاض مقداره 2.8 مليار ريال وبنسبة 0.6% في عام2020 . وارتفع النقد الاجنبي بمقدار 18.6مليار ريال وبنسبة 16.0% في عام 2021. مقارنة بارتفاع مقداره 19.0مليار ريال وبنسبة 19.5% في عام 2020. وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 54.8 ريال وبنسبة 6.0%، لتصل إلى ما

قيمته 971 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 6.3 ريال وبنسبة 0.7% في عام 2020.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 21.1% في عام 2021. مقابل ما نسبته 20.7% في العام السابق. ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 117.1ريال وبنسبة 14.3% في عام 2021 لتسجل 938.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 46.6 مليار ريال وبنسبة 6.0% في عام 2020. ويعود الارتفاع في عام 2021 إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 91.4 مليار ريال و بنسبة 64.1%. مقارنة بارتفاع مقداره 9.3 مليار ريال وبنسبة 7.0% في عام 2020. وارتفاع أرصدتها لدى البنك المركزي بمقدار 25.8 مليار ريال و بنسبة 3.8%. مقارنة بارتفاع مقداره 37.4 مليار ريال وبنسبة 5.8% في عام2020. وبالنظر إلى حصة إحتياطيات البنوك كنسبة من الودائع بلغت 25.6% في عام 2021. مقارنة بما نسبته 23.4% في العام السابق. اما القروض والسلفيات فقد انخفضت في عام 2021 بمقدار 1.7 مليار ريال وبنسبة 0.1% لتصل الى 2303.7 مليار ريال ، مقارنة بانخفاض مقداره 13.9 مليار ريال وبنسبة 0.6% في عام 2020 ، ويرجع الانخفاض في عام 2021 نتيجة انخفاض القطاع الخاص بمقدار 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2021 ، مقارنة بانخفاض مقداره 92.5 مليار ريال وبنسبة 16% في عام 2020 ، في حين ارتفعت القروض المقدمه للحكومه والمتمثله

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــــــــــان	ديسمبر2020	ديسمبر2021
الأصول الخارجية	916.2	971.1
نقد أجنبي	116.4	135.1
حسابات مع المراسلين	468.1	486.8
استثمارات خارجية	331.7	349.2
الاحتياطي	821.2	938.3
نقد محلي بالخزائن	142.5	233.9
أرصده لدى البنك المركزي	678.6	704.4
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	2305.4	2303.7
القطاع الخاص	485.7	444.6
المؤسسات العامة	57.5	61.0
الحكومة	1762.2	1798.0
أصول أخرى	387.0	381.8
الأصول = الخصوم	4429.7	4594.9
الالتزامات الخارجية	35.0	32.5
بنوك بالخارج	35.0	32.5
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
الودائع	3516.0	3660.3
ودائع تحت الطلب	850.9	910.5
ودائع لأجل	838.8	859.2
ودائع الادخار	276.3	286.9
ودائع مخصصة	53.1	50.9
ودائع بالعملات الأجنبية	1496.9	1552.7
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	878.8	902.1
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال والاحتياطي	358.0	368.2
أخرى	513.9	527.1

جدول 2-2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

أساسا في ودائع الوكاله وشهادات الإيداع بمقدار 35.9 مليار ريال وبنسبة 2% ، كما ارتفعت سلفيات المؤسسات العامه بمقدار بلغ 3.5 مليار ريال وبنسبة 6 % في عام 2021، مقارنة بارتفاع مقداره 37.1 مليار ريال وبنسبة 181.9% في عام 2020 .

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2021 بمقدار 144.2 مليار ريال وبنسبة 4.1% لتصل إلى 3660.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 266.6 مليار ريال وبنسبة 8.2% في عام2020. ويرجع الارتفاع في عام 2021 إلى كل من ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 7.0% وودائع الادخار بنسبة 3.9% والودائع لأجل بنسبة 2.4%. وانخفضت الودائع المخصصه بنسبة 4.1% وارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 28.5 مليار ريال وبنسبة 5.8% خلال عام 2021 لتصل إلى520.3 مليار ريال. مقارنة بانخفاض مقداره 227 مليار ريال وبنسبة 31.6% في عام 2020. ويعود الارتفاع خلال عام 2021 جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 136.9 مليار ريال وبنسبة 38.2% ليسجل 494.9 مليار ريال في عام 2021. مقارنة بارتفاع مقداره 24.4 مليار ريال وبنسبة 7.3% في عام 2020.

في حين انخفضت الخصوم المتنوعة بمقدار 113.5 مليار ريال وبنسبة 22.1% لتصل الى 400.4 مليار ريال في عام 2021. مقابل إنخفاض قدره 261.9 مليار ريال أو مانسبته 33.8% في عام 2020.

هيكل الودائع :

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2021 إلى ارتفاع الودائع لأجل بمقدار 20.4مليار ريال وبنسبة 2.4%، لتبلغ 859.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 23.1 مليار ريال وبنسبة 2.8% في عام 2020. وشكلت ما نسبته 23.5% من إجمالي الودائع في عام 2021. مقارنة بما نسبته 23.9% في عام 2020.وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2021 ارتفاعاً بمقدار 59.6 مليار ريال أو ما نسبته 7.0% لتسجل 911 مليار ريال. وهو ما يمثل 24.9% من إجمالي الودائع في عام 2021. مقارنة بما نسبته 24.2% في العام السابق. وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 10.6 مليار ريال وبنسبة 3.9 % لتصل إلى 287 مليار ريال وتشكل ما نسبته 7.8% من إجمالي الودائع لعام 2021.مقارنة بما نسبته 7.9 % في العام السابق. كما انخفضت الودائع المخصصة بمقدار 2.2 مليار ريال أو ما نسبته 4.1% وشكلت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2021 بما نسبته 1.4%مقارنة بما نسبته في العام السابق 1.5%. وسجلت ودائع الحكومة صفر ريال في العامين على التوالي.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 55.8 مليار ريال أو ما نسبته 3.7% في عام 2021 لتسجل 1552.7 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 60.8 مليار ريال وبنسبة 4.2% في عام 2020. في حين بلغت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع 42.4% في عام 2021 مقارنة بما نسبته 42.6% في عام 2020. وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 57.4% في عام 2020 إلى 57.6% في عام 2021.

التسهيلات الائتمانية

انخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2021 لتصل إلى 444.6 مليار ريال. مقارنة بانخفاض مقداره 92.5 ريال وبنسبة 16.0% في عام 2020.

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2021 بمقدار 528.1 مليارريال وبنسبة 7.9%، ليسجل 7229.0مليار ريال. مقارنة مع زيادة مقدارها 727.3مليار ريال وبما نسبته 12.2% في عام 2020. وقد جاءت الزيادة في العرض النقدي خلال عام 2021 وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

جاء الارتفاع في العرض النقدي (M2) لعام 2021

المسح النقدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)

البيان	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
العرض النقدي الواسع M2	**5973.7**	**6701.0**	**7229.1**
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	**8.5**	**12.2**	**7.9**
شبه النقد	**2562.6**	**2665.1**	**2749.8**
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	**5.9**	**4.0**	**3.2**
شبة النقد/العرض النقدي	**42.9**	**39.8**	**38.0**
ودائع العملات الأجنبية	**1436.1**	**1496.9**	**1552.7**
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	**5.8**	**4.2**	**3.7**
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	**44.6**	**43.0**	**42.9**
النقد M1	**3411.1**	**4035.9**	**4479.3**
نسبة التغير السنوي للنقد	**10.6**	**18.3**	**11.0**
النقد M1/العرض النقدي M2	**57.1**	**60.2**	**62.0**
ودائع تحت الطلب	**653.9**	**850.9**	**910.5**
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	**11.9**	**30.1**	**7.0**
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	**10.9**	**12.7**	**12.6**
العملة المتداولة خارج البنوك	**2757.2**	**3185.0**	**3568.8**
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2	**46.2**	**47.5**	**49.4**
صافي الأصول الأجنبية	**270.7**	**-37.0**	**-76.6**
صافي الأصول المحلية:	**5703.0**	**6738.0**	**7305.6**
حكومي	**5889.7**	**6932.8**	**7271.8**
غير حكومي	**800.9**	**733.8**	**694.5**
أخرى (صافي)	**-987.6**	**-928.6**	**-660.7**

جدول 3-2 المسح النقدي

كمحصلة لتصاعد صافي الاصول المحليه. ففيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعا قدره 567.6 مليار ريال وبما نسبته 8.4% في عام 2021. مقارنة مع ارتفاع مقداره 1035.0 مليار ريال وبنسبة 18.1% في عام 2020. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2021 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 339.0 مليار ريال وبما نسبته 4.9%. مقارنة بارتفاع مقداره 1043.1مليار ريال أو ما نسبته 17.7% في العالم السابق. وانخفض الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية خلال عام 2021 بمقدار 39.3 مليار ريال وبنسبة 5.4 %. مقابل انخفاض بمقدار67.1 مليار ريال وبنسبة 8.4% في عام 2020. في حين ارتفع صافي البنود الأخرى بما مقداره 267.9 مليار ريال وبنسبة 28.8%.في عام2021 . مقارنة بارتفاع بما مقداره 59.0 مليار ريال وبما نسبته 6.0% في عام 2020. وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2021 فقد انخفض بمقدار 39.6 مليار ريال وبنسبة 106.9%. مقارنة بانخفاض قدره 307.7 ريال وبنسبة 113.7% في عام 2020. وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في عام 2021 بواقع 1015.1 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 935.5 مليار ريال للبنوك التجاريه والاسلاميه.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2021 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع عرض النقد (M1) في عام 2021 بمقدار 443.4 مليار ريال وبما نسبته 11.0% مقارنة بارتفاع مقداره 624.8 مليار ريال وبما نسبته 18.3% في عام 2020. وارتفع شبه النقد في عام 2021 بمقدار 84.6 مليار ريال وبنسبة 3.2%. مقابل ارتفاع بلغ 102.4 مليار ريال وبما نسبته 4.0% في عام 2020. وقد جاء الارتفاع في النقد (M1) في عام 2021 نتيجة لارتفاع في العملة المتداولة بمقدار 383.8 مليار ريال وبما نسبته 12.1% مقارنة بارتفاع بلغ مقداره 427.8 مليار ريال وبما نسبته 15.5%وارتفاع ودائع تحت الطلب في عام 2021 بمقدار 59.6مليار ريال وبما نسبته 7.0% مقارنة بارتفاع بلغ مقداره 197.0 مليار ريال وبما نسبته 30.1% في العام السابق. شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 49.4% في عام 2021. مقارنة بما نسبته 47.5 لعام2020. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 12.6% في عام 2021 مقارنة بما نسبته 12.7% للعام السابق. وسجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال في عام 2021 ما نسبته 38.0%. مقارنة بما نسبته 39.8% للعام السابق. فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 21.5% في عام 2021 ، مقارنة بما نسبته 22.3% للعام السابق .

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية (مراجعة بشأن تطورات سعر الصرف):

في أغسطس 2017 تم تحرير سعر الصرف، بعد أن كان البنك المركزي قد إتبع منذ بدء الإصلاحات المصرفية في إطار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي في عام 1996 نظام الصرف المعوّم المدار. والذي وصل فيه سعر الصرف التأشيري إلى ما قبل أغسطس 2017 إلى 270 ريال/دولار وفي عام 2018، سجلت أسعار صرف الريال مقابل الدولار المتوسطات الشهرية الآتية:

• بعد إستعمال الإجراءات الخاصة بإستلام الوديعة السعودية بمبلغ 2 مليار دولار، بدأ في شهر أغسطس 2018 تحديد أول سعر صرف للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي الخاص بالإعتمادات المستندية للسلع الغذائية الخمس المستوردة، وقد سجلت الإعتمادات المستندية من أغسطس 2018 وحتى 9/12/2018 أسعار الصرف الآتية:

• تم تحديد سعر صرف للريال مقابل الدولار للاحتياجات العلاجية في الخارج، وكان القرار محكوماً بعدد من الضوابط منها:

• تحديد الحد الأعلى للاحتياجات العلاجية بمبلغ 2000 دولار.

• أن يمتلك المريض تقريراً طبياً معمّداً من وزارة الصحة، ولديه جواز سفر ساري المفعول وتذكرة سفر.

• أن يحدد سعر الصرف للاحتياجات العلاجية بواقع سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق بناقص 10 نقاط.

- تم تحديد سعر صرف للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي لأغراض حسابات الموازنة العامة للدولة بواقع 380 ريال/دولار.

- تم تحديد سعر صرف للريال مقابل الدولار لأغراض التسعيرة الجمركية بواقع 300 ريال/دولار.

الخطة النقدية السنوية 2022

إن إستقرار الطلب على النقود في الجمهورية يساعد على تنفيذ السياسة النقدية في إطار إستهداف العرض النقدي لتحقيق إستقرار الأسعار. في هذا الإطار، يتم إستخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي بمجرد تأثرها بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني.كما يعتمد البنك سعر صرف أكثر مرونة بالرغم من وجود أسعار متعددة كأدوات لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبغية تصميم الخطة

النقدية السنوية لعام 2022 تم إستخدام الفرضيات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% في عام 2022.

- معدل تضخم مستهدف في حدود 15%إلى 20%.

- حد أقصى للعجز الحكومي في مستوى 600 مليار ريال (2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

- إستدامة تنفيذ مزادات بيع العملة في سوق الصرف من قبل البنك المركزي بمتوسط شهري قدره 60 مليار ريال أي ما يعادل 720 مليار ريال سنوياً وذلك بإستخدام وحدات السحب الخاصة أو أية موارد أجنبية أخرى متاحة.

- تواصل الوضع الراهن من حيث سياسة سعر الفائدة.

تمشياً مع الفرضيات المذكورة، من المتوقع نمو العرض النقدي بمفهومه الواسع والقاعدة النقدية بنسبة 18.0 % و 15.6% على التوالي في السنة المالية 2022. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الإصدار النقدي بنسبة 18.4٪. وإجمالاً تتسق هذه التوقعات مع معدل تضخم مالي في حدود 15٪ إلى 20٪ خلال عام 2022.

وعلى هذا الأساس يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لحشد وتعبئة موارد خارجية هامة من المانحين وإستخدام مصادر تمويل بديلة غير تضخمية إلى جانب تعزيز الموارد الذاتية من العملة الأجنبية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تفعيل سلسله من الإجراءات والإصلاحات للمساعده في استعادة الاستقرار في سوق العملات الاجنبية، وتوجت تلك الاجراءات باطلاق آليه مزادات اسبوعيه لبيع العملات ابتداء من شهر نوفمبر 2021 ، عبر منصة (Refinitive) الإلكترونيه العالميه لضمان الشفافيه والتنافسيه المتوافقه مع الأسس والمعايير المنظمه للسوق الحرة، ونتيجة لتطبيق الاليه المذكورة أعلاه :

بلغ اجمالي العروض المقدمه من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية ديسمبر 2021 ، ما قيمته 135 مليون دولار امريكي. فيما سجل اجمالي قيمة العطاءات 112.3 مليون دولار ، لتشكل قيمة العطاءات مانسبته 83.2 % من اجمالي قيمة العروض . في حين سجلت المبالغ المخصصه 110.3 مليون دولار حتى نهاية ديسمبر 2021 .

وتمكن البنك المركزي من العمليات آنفة الذكر من استيعاب 129.4 مليار ريال يمني وتعادل مانسبته 2.9% من نمو القاعدة النقديه في نهاية ديسمبر 2021 . ليشكل بذلك خطوه مهمه نحو إدارة فعاله للسيوله باستخدام أدوات السياسه النقديه القائمه على السوق.

2. تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف الى:

• تقليل الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية من قبل تجار المشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار الصرف.

• تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمان توريد تلك الإيرادات الى البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن. إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها الى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.

• تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.

• ضمان استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.

3. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالاتي:

• إستمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشئات الصرافة في المحافظات المحررة.

• منع البنوك وشركات ومنشئات الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.

• تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشئات الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشئات الصرافة.

• العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.

4. إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل الى 30 ريال عن سعر الصرف. ان ذلك الإجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لاستخدامه في مجالات أخرى.

الفصل الثالث

تطورات المالية العامة

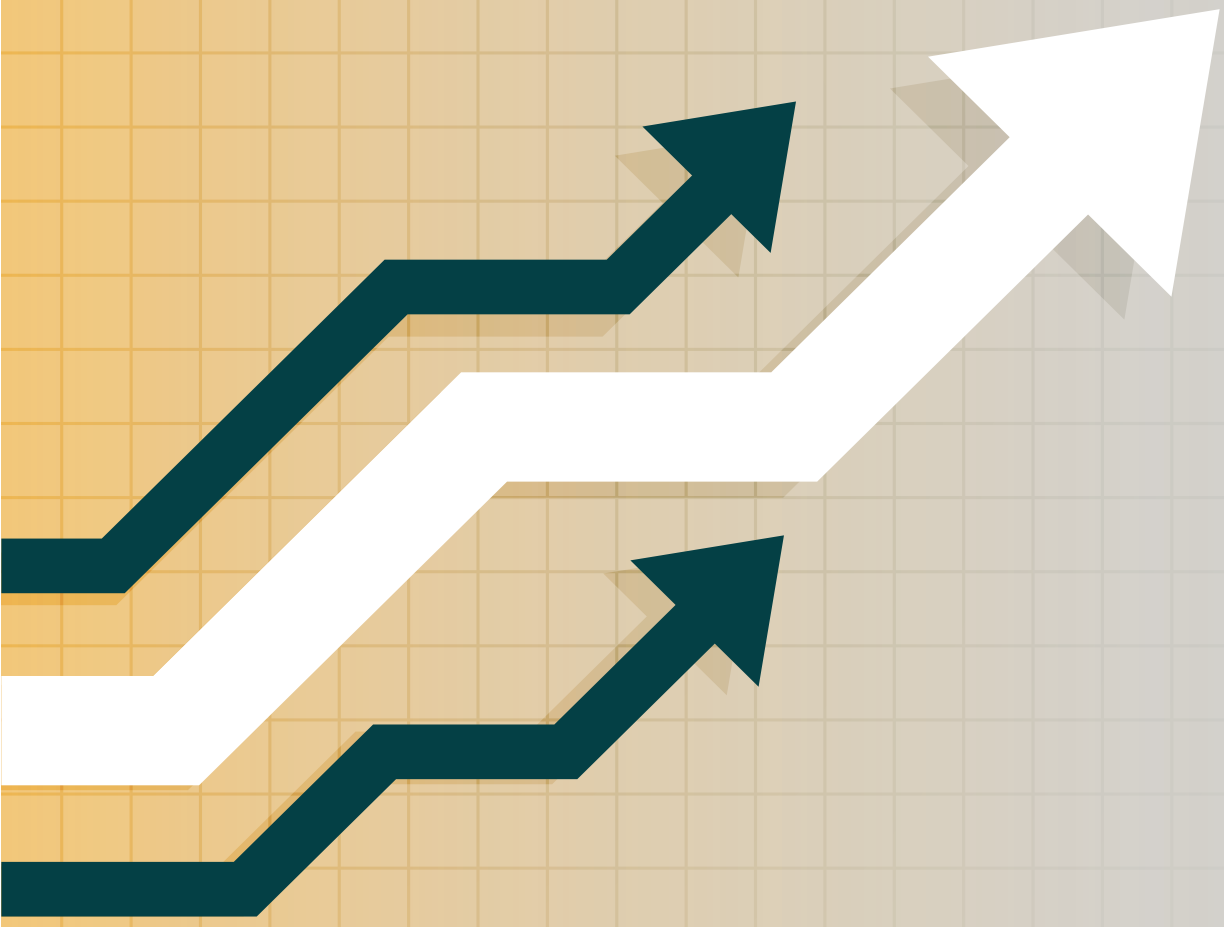

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2021 إلى وجود عجز نقدي قيمته531.8 مليار ريال، وبنسبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 895.5 مليار ريال وبما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

أولاً/الإيرادات العامة:

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2021 بمقدار 373.2 مليار ريال، أو ما نسبته 51.6% لتصل إلى 1096.9 مليار ريال. مقارنة بارتفاع 13.7 مليار ريال أو ما نسبته 1.9% في عام 2020. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال عام 2021 بدرجة أساسية الى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار 234.8 مليار ريال وبما نسبته 50.5% مقارنة بارتفاع قدره 108.9 مليار ريال وبنسبة 30.6% في عام 2020. في حين ارتفعت صادرات النفط الخام في عام 2021 بمقدار 138.4 مليار ريال أو ما نسبته 53.4% مقارنة بانخفاض قدره 95.2 مليار ريال وبنسبة 26.9% في عام 2020. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 5.6% في عام 2021. مقابل ما نسبته 5.2% في عام 2020.

الإيرادات العامة

(بالمليار)

البيان	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	723.7	1096.9
الإيرادات النفطية	259.1	397.5
الإيرادات غير النفطية	464.6	699.4
الإيرادات الضريبية ومنها:	289.8	580.6
الضرائب	220.5	420.7
الجمارك	69.3	159.9
الإيرادات غير الضريبية	174.8	118.8
المنح	0.0	0.0

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

جدول 1-3 الإيرادات العامة

الإيرادات النفطية:

سجلت صادرات النفط الخام في عام 2021 إرتفاعاً بمقدار 138.4 مليار ريال أو ما نسبته 53.4%، لتصل الى 397.5 مليار ريال. مقارنة بانخفاض قدره 95.2 مليار ريال وبنسبة 26.9% في عام 2020. وارتفعت نسبة

مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 35.8% في عام 2020 إلى 36.2% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.0% في عام 2021. مقابل ما نسبته 1.9% في عام 2020.

الإيرادات غير النفطية :

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2021 بقيمة 234.8 مليار ريال أو ما نسبته 50.5% لتصل إلى 699.4 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 108.9 مليار ريال وبنسبة 30.6% في عام 2020. كما انخفضت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 64.2% في عام 2020 إلى 63.8% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.6% في عام 2021. مقابل ما نسبته 3.3% في عام 2020. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

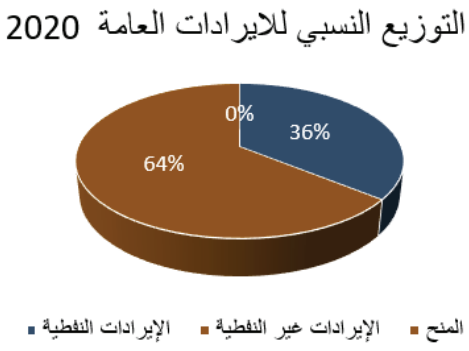

رسم بياني 1-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2020

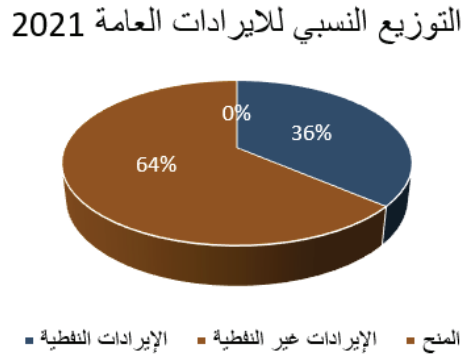

رسم بياني 2-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

الإيرادات الضريبية :

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2021 بمقدار 290.8مليار ريال أو ما نسبته 100.3% ، لتسجل ما قيمته 580.6 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 12.8 مليار ريال وبنسبة 4.6% في عام 2020. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 40.0% في عام 2020 إلى 52.9% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.0% في عام 2021. مقابل ما نسبته 2.1% في عام 2020.

الإيرادات غير الضريبية :

انخفضت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2021 بمقدار 56 مليار ريال أو ما نسبته32% ، لتسجل ما قيمته 118.8مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 96.1 مليار ريال وبنسبة 122.1% في عام 2020. كما انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 24.2% في عام 2020 إلى 10.8% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.6% في عام 2021. مقابل ما نسبته 1.2% في عام 2020.

ثانياً/النفقات العامة :

ارتفعت النفقات العامة في عام 2021 بمقدار 9.5 مليار ريال أو ما نسبته 0.6% لتصل إلى 1628.7 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع قدره 71.3 مليار ريال وبنسبة 4.6% في عام 2020. لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.3% في عام 2021. مقابل 11.6% في عام 2020.

النفقات العامة

مليار ريال

البيان	ديسمبر2020	ديسمبر2021
إجمالي النفقات العامة	1,619.2	1628.7
النفقات الجارية منها:	1,594.7	1,599.0
الأجور والمرتبات	698.9	566.1
مشتريات السلع والخدمات	489.0	632.1
مدفوعات الفوائد	67.1	62.7
الإعانات والمنافع الاجتماعية	302.5	301.9
مصروفات أخرى	37.2	36.3
النفقات الرأسمالية	24.6	29.7

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

جدول 2-3 النفقات العامة

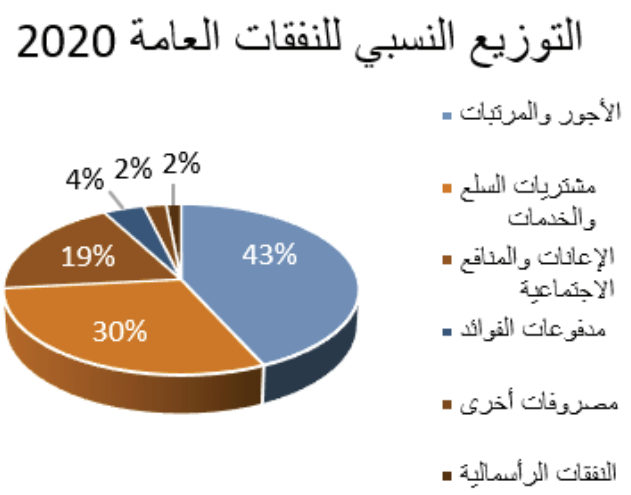

رسم بياني 3-3 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2020

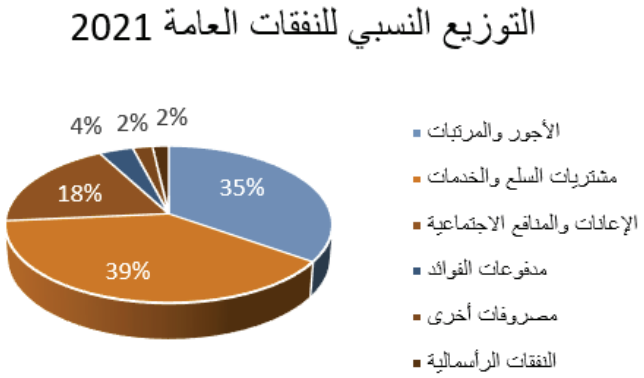

رسم بياني 3-4 التوزيع النسبي للنفقات العامة 2021

النفقات الجارية:

ارتفعت النفقات الجارية في عام 2021 بمقدار 4.3 مليار ريال

أو ما نسبته 0.3% لتسجل ما قيمتة 1599مليار ريال في عام 2021. كما انخفضت حصتها من اجمالي النفقات العامه من 98.5% في عام 2020 الى 98.2% في عام 2021 . وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 8.2% في عام 2021 . مقابل حوالي 11.4% في عام 2020. ويعود ارتفاع النفقات الجاريه في عام 2021 أساسا لارتفاع نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 143.1 مليار ريال وبنسبة 29.3 % ، مقارنة مع ارتفاع قدره 303.1 مليار ريال وبنسبة 163% في عام 2020 .كما انخفضت نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 132.8 مليار ريال وبنسبة 19% في عام 2021 . مقابل انخفاض ثقدره 168.1 مليار ريال وبنسبة 19.4 % في عام 2020. وانخفضت مدفوعات الفوائد بمقدار 4.4 مليار ريال وبنسبة 6.6% في عام 2021. مقارنة بانخفاض مقداره 3.2 مليار ريال وبنسبة 4.6% في عام 2020 . وانخفضت النفقات الجاريه الأخرى بمقدار 0.9 مليار ريال وبنسبة 2.4% في عام 2021. مقارنة بانخفاض قدره 1.3 مليار ريال وبنسبة 3.4% في عام 2020. كما انخفضت نفقات الإعانات والمنافع الاجتماعيه بمقدار 0.6 مليار ريال او مانسبته 0.2% في عام 2021 مقارنة في عام 2020.

النفقات الرأسمالية:

ارتفعت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2021 بمقدار 5.1 مليار ريال أو ما نسبته 20.7% لتصل إلى 29.7 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قيمته 12 مليار ريال وبنسبة 95.2% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 1.5% في عام 2020 إلى 1.8% في عام 2021. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2 % في عام 2021. مقابل 0.2 % في العام السابق.

الميزان الكلي للمالية العامة

مليار ريال

البيـــــــــــــان	ديسمبر 2020	ديسمبر *2021
إجمالي الإيرادات العامة	723.7	1096.9
المنح	0.0	0.0
إجمالي النفقات العامة	1619.2	1628.7
الميزان الكلي (على أساس نقدي)	**-895.5**	**-531.8**

*بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.

جدول 3-3 الميزان الكلي للمالية العامة

ثالثاً/الميزان الكلي:

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2021 عجزاً نقدياً مقداره 531.8 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 895.5 مليار ريال في عام 2020. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 67.3% في عام 2021 مقابل 44.7% في عام 2020.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيـــــــــــــان	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
- السحب على المكشوف من البنك المركزي	3083.6	3,498.4
- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)	100	190.8
الدين العام الداخلي الإجمالي	**3183.6**	**3689.2**

جدول 4-3 الدين العام الداخلي

رابعاً/الدين العام الداخلي:

في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة ومع توقف القروض الخارجية، ارتفع الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، بمقدار 505.6مليار ريال أو ما نسبتة 15.9% في عام 2021 ليسجل ما قيمته 3689.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 806.6 مليار ريال وبنسبة 33.9% في عام 2020.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ 3498.4 مليار ريال في عام 2021. مقابل 3083.6 مليار ريال في عام 2020.وانخفضت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي من 96.9 % في عام 2020 إلى 94.8% في عام 2021. فيما شكلت (ودائع الوكالة وشهادات الإيداع) المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 190.8 مليار ريال في عام 2021. في حين ارتفعت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 3.1 في عام2020 إلى 5.2% في عام 2021.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

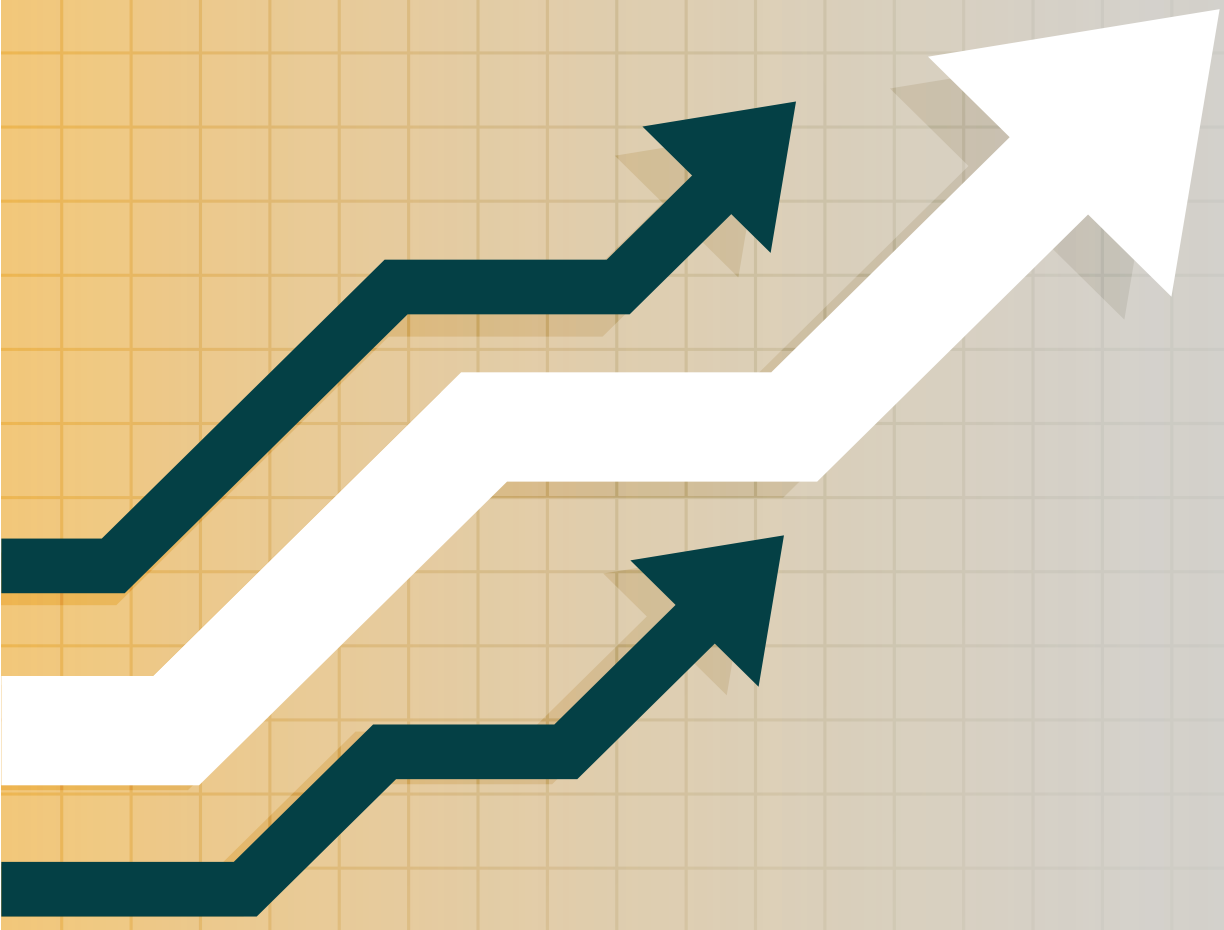

أولاً/ ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسة والأمنية في البلاد خلال عام 2021 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2021 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 1674 مليون دولار. مقارنة بعجز كلي بلغت قيمته 464 مليون دولار في العام السابق. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمال حوالي 8.6% في عام 2021 مقابل 2.5% في عام 2020.

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2021 أساساً إلى عجز الحساب الجاري ، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 1705 مليون دولار في عام 2021. مقارنة بقيمة 1103 مليون دولار في عام 2020. وشكل ما نسبته 8.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 5.9% في عام 2020. وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2021 بدرجه رئيسيه الى العجز في الميزان التجاري. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 31 مليون دولار في عام 2021. فيما بلغت نسبة الفائض في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2% في عام 2021. مقابل 0.1% في عام 2020. ويرجع الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي إلى انخفاض الاستثمارات المباشرة والأخرى. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري:

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2021 عجزاً مقداره 1705 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 8.8 %. مقارنة عجز بلغت قيمته 1103 مليون دولار وبنسبة 5.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في عام 2022 بمقدار231 ليبلغ قيمته 1936 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
البنود	**2020**	2021
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-5.9	-8.8
الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.3	9.7
الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.8	7.3
تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	19.7	22.1
الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	44.6	53.5
الواردات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	11.0	14.4
واردات المواد الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	16.5	22.6

جدول 1-4 مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١) الميزان التجاري:

انخفض عجز الميزان التجاري في عام 2021 بمقدار 1307 مليون دولار أو ما نسبته 18.1% ليسجل 8536 مليون دولار . مقارنة بإرتفاع قيمته 1699 مليون دولار وبنسبة 19% في عام 2020. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 43.8 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 38.4% في عام2020 .

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 20 مليون دولار وبنسبة 0.2% ليبلغ 8556 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 42.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الصادرات :

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 708 مليون دولار أو ما نسبته 60.1% في عام 2021 لتسجل 1887مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 383 مليون دولار وبنسبة 24.5% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 9.7 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 6.3 % في عام 2020.

ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2022 بمقدار 322 مليون دولار وبنسبة 17.1% لتبلغ 2209 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز:

ارتفعت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2021 بمقدار 707 مليون دولار وبنسبة 99.4% لتسجل 1418

مليـون دولار. مقارنـة بانخفـاض 390 مليـون دولار وبنسـبة 35.4% في عـام 2020. كـما ارتفعـت حصتهـا مـن إجـمالي قيمـة الصـادرات مـن 60.3 في عـام 2020 إلى 75.1% في عـام 2021. وبلغـت نسـبتها إلى الناتـج المحـلي الإجـمالي 7.3 % في عـام 2021. مقابـل 3.8% في العـام السـابق.

ومـن المتوقـع أن ترتفـع صـادرات النفـط الخـام والغـاز في عـام 2022 بمقـدار 304 مليـون دولار وبنسـبة 21.4% لتصـل إلى 1722 مليـون دولار. ويتوقـع أن تصـل نسـبتها 8.6% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام 2022.

الصادرات غير النفطية:

ارتفعـت قيمـة الصـادرات غـير النفطيـة بمقـدار واحـد مليـون دولار أو مـا نسـبته 0.2% في عـام 2021 لتبلـغ قيمتهـا 469 مليـون دولار. مقارنـة بارتفـاع قيمتـه 7 مليـون دولار وبنسـبة 1.5% في عـام 2020. كـما انخفضـت حصتهـا في إجـمالي صـادرات السـلع والخدمـات مـن 39.7% في عـام 2020 إلى 24.9% في عـام 2021. وبلغـت نسـبتها الى الناتـج المحـلي الإجـمالي 2.4% في عـام 2021. مقابـل مـا نسـبته 2.5% في عـام 2020.

ومـن المتوقـع أن ترتفـع قيمـة الصـادرات غـير النفطيـة في عـام 2022 بمقـدار 18 مليـون دولار وبنسـبة 3.8% لتصـل إلى 487 مليـون دولار. ويتوقـع أن تصـل نسـبتها 2.4% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام 2022.

الواردات:

ارتفـع إجـمالي قيمـة الـواردات بمقـدار 2015 مليـون دولار وبمـا نسـبته 24% في عـام 2021 لتسـجل 10423 مليـون دولار. مقارنـة بانخفـاض قيمتـه 2082 مليـون دولار وبنسـبة 19.8% في عـام 2020. لتشـكل الـواردات حـوالي 53.5 % مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام 2021. مقابـل مـا نسـبته 44.6 % في العـام السـابق.

ومـن المتوقـع أن ترتفـع قيمـة الـواردات في عـام 2022 بمقـدار 342 مليـون دولار وبنسـبة 3.3% لتصـل إلى حـوالي 10765 مليـون دولار. ويتوقـع أن تصـل نسـبتها53.8% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام 2022.

واردات المشتقات النفطية

ارتفعـت قيمـة واردات المشـتقات النفطيـة بمقـدار 729 مليـون دولار أو مـا نسـبته 35.1% في عـام 2021 لتسـجل 2803 مليـون دولار. مقارنـة بانخفـاض قيمتـه 660 مليـون دولار وبنسـبة 24.1% في عـام 2020. كـما ارتفعـت حصتهـا في إجـمالي واردات السـلع 24.7% في عـام 2020 إلى 26.9% في عـام 2021 وشـكلت نسـبتها الى

الناتج المحلي الإجمالي 14.4 % في عام 2021. مقابل ما نسبته 11% في عام 2020.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في عام 2022 بمقدار 342 مليون دولار وبنسبة 12.2% لتصل إلى حوالي 3145 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

واردات المواد الغذائية :

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 1286 مليون دولار أو ما نسبته 41.3% في عام 2021 لتسجل 4400 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 212 مليون دولار وبنسبة 7.3% في عام 2020. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 37% في عام 2020 إلى 42.2% في عام 2021. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.6% في عام 2021. مقابل ما نسبته 16.5% في العام السابق.

ومن المتوقع أن تنخفض قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2022 بمقدار واحد مليون دولار وبنسبة 0.02% لتصل إلى حوالي 4399 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 22% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

الواردات الأخرى:

ظلت قيمة الواردات الأخرى في عام 2021 ثابته عند قيمة 3220 مليون دولار وهي نفس القيمة التي بلغتها في عام 2020. مقارنة بانخفاض قيمته 1634 مليون دولار وبنسبة 33.7% في عام 2020. وانخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38.3% في عام 2020 إلى حوالي 30.9% في عام 2021. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 16.5% في عام 2021. مقابل ما نسبته 17.1% في عام 2020.

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات الأخرى في نهاية عام 2022 بمقدار واحد مليون دولار وبنسبة 0.03% لتصل إلى حوالي 3221 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

ميزان الدخل والتحويلات (صافي) :

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 705 مليون دولار أو ما نسبته 11.5% في عام 2021 ليسجل 6831 مليون دولار. مقارنة بانخفاض قيمته 1956 مليون دولار وبنسبة 24.2% في عام 2020. لتشكل نسبته

إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35.1% في عام 2021. مقابل ما نسبته 32.5% في عام 2020. ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2021 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 703 مليون دولار وبنسبة 11.4% وانخفاض ميزان الدخل بمقدار 2 مليون دولار وبنسبة 10.5% في عام 2021. ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بمقدار 580 مليون دولار وبنسبة 15.6% في عام 2021. مقارنة بانخفاض قدره 529 مليون دولار وبنسبة 12.4% في عام 2020. وارتفعت السحوبات على هبات المانحين بمقدار 123 مليون دولار وبنسبة 5.1%. في عام 2021. مقارنة بانخفاض قدره 1426 مليون دولار وبنسبة 37.0% في العام السابق.

ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2022 بمقدار 211مليون دولار وبنسبة 3.1% لتصل إلى حوالي 6620 مليون دولار في حين من المتوقع أن تصل نسبته 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

البنود	2020	2021
صادرات السلع والخدمات	**1,179**	1,887
الصادرات النفطية	711	1,418
الصادرات غير النفطية	468	469
واردات السلع والخدمات	**8,408**	10,423
واردات المشتقات النفطية	2,074	2,803
واردات السلع الأساسية	3,114	4,400
واردات أخرى	3,220	3,220
ميزان السلع والخدمات	**-7,229**	-8,536
ميزان تجارة النفط	**-1,363**	-1,385
ميزان الدخل والتحويلات	**6,126**	6,831
ميزان الدخل	-19	-17
ميزان التحويلات	6,145	6,848
تحويلات العاملين	3,721	4301
سحوبات على هبات المانحين	2424	2,547
الحساب الجاري	**-1103**	-1,705
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**16**	31
صافي تدفقات رأس المال 1/	29	31
صافي التدفقات المالية	-13	0
السهو والخطأ	**623**	0
الميزان الكلي	**-464**	-1674

المصدر / السلطات اليمنية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي يناير 2022.

1/ توقعات إعفاءات الدين بعد شهر أكتوبر 2021لحين توفر مصادر من (ccrt).

جدول 1-4 الميزان الكلي

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة الى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 15 مليون دولار لتشكل نسبته 0.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

ويتوقع أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2022 بمقدار 631 مليون دولار وبنسبة 2035.5% ليصل إلى 662 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022.

(أ) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً مقداره 1674 مليون دولار عام 2021، ليمثل ما نسبته 8.6% من الناتج المحلي الاجمالي. مقارنة مع عجز قيمته 464 مليون دولار وبنسبة 2.5% في العام السابق. ويعزى العجز في الميزان الكلي في عام 2021 بدرجة أساسية إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري الناتج عن انخفاض حصة ارتفاع الكميات المستهلكة محليا من المشتقات النفطية من جهة وارتفاع أسعار النفط العالمية من جهة أخرى.

ثانياً/ موقف الدين العام الخارجي

تشير آخر التحديثات في قاعدة بيانات البنك الدولي، ان الرصيد القائم للدين العام الخارجي لليمن قد انخفض بمقدار 480.4 مليون دولار او ما نسبته 7.9% في عام 2021 ليسجل 5634.9 مليون دولار. مقارنة بانخفاض مقداره 601.6 مليون دولار وبنسبة 9% في عام 2020 . وشكل رصيد الدين العام الخارجي القائم ما نسبته 28.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. مقابل ما نسبته 32.5% في عام 2020.كما انخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2021 بمقدار 86.8 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة 6.1% ليسجل 1334.4مليون دولار. مقارنة بانخفاض قدره 83.5 مليون دولار وبنسبة 5.5% في العام السابق. في حين ارتفعت حصته من رصيد الدين العام الخارجي القائم من 23.2% في عام 2020 إلى 23.7% في عام 2021. وبلغت نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.مقابل ما نسبته 6.9% في عام 2020.

الملحق الإحصائي

دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وآفاقها المتوقعة بالإضافة الى التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلي أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية :

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية :

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة.

وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- **البنوك:** تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع .
- **الجهاز المصرفي:** يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن .
- **الحكومة:** تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري .
- **المؤسسات العامة:** تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة

مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.

- **القطاع غير الحكومي:** ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي .
- **المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على اقامته في اليمن مدة سنة فأكثر ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الاجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة .
- **غير المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الاقامة داخل اليمن ، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع .
- **صافي الأصول الخارجية:** يمثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- **صافي اقتراض الحكومة:** يمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحاً منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- **المطالبات على القطاع غير الحكومي:** يمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي .
- **صافي البنود الأخرى:** عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية .
- **النقد المصدر:** هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك .
- **النقد:** النقد المتداول مضافا إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة .
- **شبه النقد:** يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة

القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي .

• **عرض النقد:** يساوي النقد مضافا اليه شبه النقد ، ويعادل ايضا مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي اقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى .

• **ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي :**

1) الاحتياطي الإلزامي: قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك .

2) الحسابات الجارية: وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.

• **سلفيات البنوك:** الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصومة مضافا اليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك:** يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالاضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات .

• **القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك:** وتمثل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية .

• **تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية:** يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لأستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثاً/ تطورات المالية العامة :

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليمني وتشمل بيانات الموازنة على الآتي:

• **الإيرادات العامة:** تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير

المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

- **المنح:** وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.
- **النفقات العامة:** تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث حسب التبويب الاقتصادي بينما تحتوي النفقات التنموية والرأسمالية على الباب الرابع والخامس.
- **الميزان الكلي:** يمثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي :

- **ميزان المدفوعات:** طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار.
- **الدين العام الخارجي:** الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة ، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد.

تنبيه:

o إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمتابعين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.

o حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

o تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

o في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.

o تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن – الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 -2- 967+

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM